جيبوتي

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1

	2021
عدد السكان، بالمليون	1.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	3.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3576.5
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار)	17.0
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)	39.8
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات)	21.1
مؤشر جيني	41.6
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	73.8
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	67.1
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	1.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
أ/ أحدث قيمة (2017)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص 2011
ب/ أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

أدى إلغاء القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا إلى تسهيل انتعاش الاقتصاد في جيبوتي في عام 2021 إلى ما يقدر بنحو 4.3%. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو معتدلاً في عام 2022، لكنه سيتوسع بشدة بعد ذلك بفضل مشروعات البنية التحتية، مما يخفض معدل انتشار الفقر من 14.7% في 2020 إلى 12.4% في 2024. ولا يزال الاستقرار الإقليمي والالتزام بضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية أمراً بالغ الأهمية لآفاق النمو في جيبوتي. وبوصفها مستورداً صافياً للمواد الغذائية والطاقة، فإن جيبوتي معرضة لصدمات أسعار السلع الأولية، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا

الظروف والتحديات الرئيسية

على مدى العقد الذي انتهى بتفشي جائحة كورونا، سجل اقتصاد جيبوتي نمواً سريعاً يزيد على 6% سنوياً، في المتوسط، مدفوعاً باستثمارات واسعة النطاق ممولة من الخارج في البنية التحتية لقطاع النقل والموانئ، لتحقيق الاستفادة القصوى من الموقع الإستراتيجي للبلاد وميناءها العميق، ليكون بمثابة مركز إقليمي رئيسي لإعادة التزود بالوقود والتجارة والنقل.

وقد جاءت هذه الإستراتيجية الإنمائية على حساب زيادة أوجه الضعف المتصلة بالديون. فقد ارتفع الدين العام والدين المضمون من الحكومة من 37.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى 74% في 2021. وأدى ارتفاع تكلفة خدمة الدين على الديون المستحقة سريعاً إلى مزاحمة الإنفاق الذي تشتد الحاجة إليه في القطاعات الاجتماعية. ويمثل الإنفاق في القطاع الصحي والاجتماعي 5% و3% من موازنة الحكومة على التوالي، مقابل أكثر من 30% للبنية التحتية العامة.

وقد ألحقت الجائحة والصراع في إثيوبيا المجاورة أضراراً فادحة بالاقتصاد وحسابات المالية العامة في جيبوتي (بما في ذلك إيرادات المؤسسات المملوكة للدولة ذات الصلة بالموانئ)، مما زاد من تقييد قدرة الحكومة على خدمة الدين. ومنذ فبراير/شباط 2022، تم تقييم الدين الخارجي والعام لجيبوتي على أنه غير مستدام. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تزداد خدمة الديون مع حلول أجل استحقاق مدفوعات مختلفة، بما في ذلك خدمة الديون المؤجلة المرتبطة بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.

وقد جاءت هذه الإستراتيجية الإنمائية على حساب زيادة أوجه الضعف المتصلة بالديون. فقد ارتفع الدين العام والدين المضمون من الحكومة من 37.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى 74% في 2021. وأدى ارتفاع تكلفة خدمة الدين على الديون المستحقة سريعاً إلى مزاحمة الإنفاق الذي تشتد الحاجة إليه في القطاعات الاجتماعية. ويمثل الإنفاق في القطاع الصحي والاجتماعي 5% و3% من موازنة الحكومة على التوالي، مقابل أكثر من 30% للبنية التحتية العامة.

وقد ألحقت الجائحة والصراع في إثيوبيا المجاورة أضراراً فادحة بالاقتصاد وحسابات المالية العامة في جيبوتي (بما في ذلك إيرادات المؤسسات المملوكة للدولة ذات الصلة بالموانئ)، مما زاد من تقييد قدرة الحكومة على خدمة الدين. ومنذ فبراير/شباط 2022، تم تقييم الدين الخارجي والعام لجيبوتي على أنه غير مستدام. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تزداد خدمة الديون مع حلول أجل استحقاق مدفوعات مختلفة، بما في ذلك خدمة الديون المؤجلة المرتبطة بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.

ويشكل الاعتماد الشديد على واردات المواد الغذائية والطاقة أحد أوجه الضعف الرئيسية في جيبوتي، إذ ظهرت سريعاً آثار صدمات الأسعار العالمية للسلع الأولية في اقتصادها الصغير نسبياً والذي يفتقر إلى التنوع، مما يضع ضغوطاً تصاعدية على التضخم ويحتمل أن يعرض الأمن الغذائي وأمن الطاقة للخطر. وقد يؤدي الصراع بين أوكرانيا وروسيا – وهما من أكبر منتجي القمح في العالم – إلى تفاقم بعض مصادر الهشاشة هذه.

في عام 2017 (تاريخ أحدث البيانات المتاحة)، كان ما يقدر بنحو 39% من السكان يعيشون تحت خط الفقر المحدد للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011) و17% في فقر مدقع (تحت الخط الدولي للفقر البالغ 1.9 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011). وتعد جيبوتي من أكثر البلدان تفاوتاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ معامل "جيني" نحو 41.6 في عام 2017. ويؤدي ضعف مشهد البيانات،

الشكل 1 **جيبوتي/** نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأرصدة المالية العامة والحساب الجاري

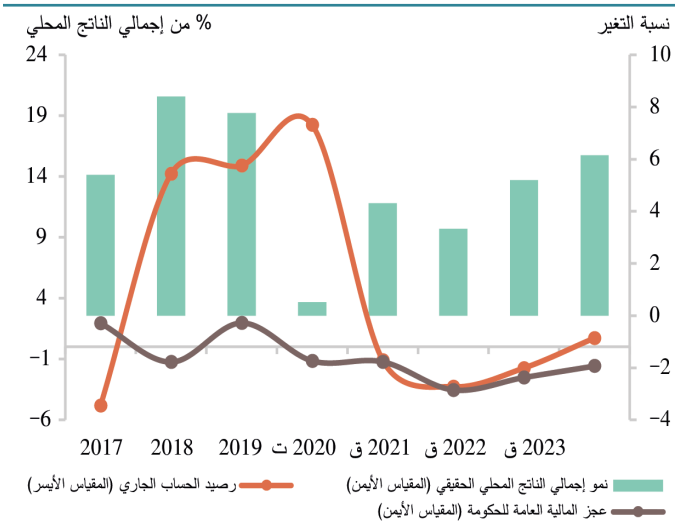

المصادر: حكومة جيبوتي وتوقعات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 **جيبوتي/** معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

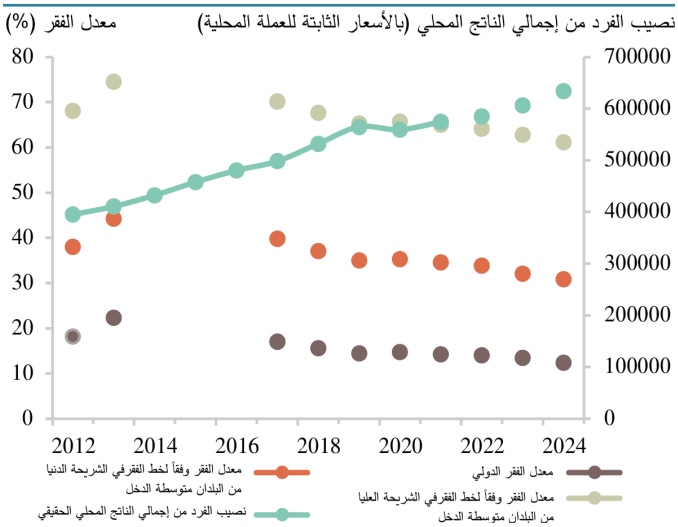

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: انظر الجدول 2.

من حيث جودتها وتوافرها، إلى إعاقة القدرة على التخطيط.

أحدث التطورات

انتعش نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 4.3% في عام 2021 من 0.5% في عام 2020 (أقل معدل للنمو منذ عام 2000)، مدفوعاً بإلغاء القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كورونا، مما سمح باستئناف الأشغال العامة الرئيسية، مثل تحويل الميناء القديم إلى مركز للتسوق، والأعمال التحضيرية لإنشاء مصنع لإصلاح حوض السفن، وتطوير منطقة التجارة الحرة للتنمية الصناعية في "دامرجوج". وعززت التحويلات الحكومية ومبادرات مساندة الدخل أيضاً الاستهلاك بين الأسر المعيشية، لكن تراجع النقل البحري والخدمات البحرية بشكل عام (والمرتبط بالأزمة الإثيوبية) قد حدّ نوعا ما من زخم النمو. وارتفع معدل التضخم الكلي إلى 2.5% في نهاية 2021 (على أساس سنوي)، مما يعكس تعافي الطلب المحلي، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، والنقص المتكرر في واردات المواد الغذائية الطازجة من إثيوبيا. وتشير التقديرات إلى أن عجز المالية العامة الكلي بلغ 1.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، وهو تقريباً نفس العجز المسجل في عام 2020. وقد أدت الإعفاءات الضريبية الجديدة، وانخفاض المعونات الدولية، واستمرار الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالجائحة إلى إلغاء الحيز المالي الذي خلقته مبادرة تخفيض الديون (57.7 مليون دولار أو 1.6% من إجمالي الناتج المحلي) وترشيد الإنفاق (بما في ذلك الدعم والتحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة). وتدهور مركز الحساب الجاري من فائض نسبته 11.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى عجز قدره 1.1% في 2021، ويعزى ذلك إلى تراجع الصادرات إلى إثيوبيا وزيادة الواردات بسبب ارتفاع الطلب المحلي. وعلى الجانب الإيجابي، ساعد تخصيص 40 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي على الحفاظ على تغطية قوية للاحتياطيات بحيث تعادل 5 أشهر من الواردات حتى نهاية 2021.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 3.3% في عام 2022، مما يعكس الآثار غير المباشرة لعدم الاستقرار الإقليمي، وعلى وجه التحديد إذا طال أمد الأزمة في إثيوبيا أكثر من ذلك. ومن المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي في عامي 2023 و2024 بفضل مشروعات البنية التحتية الجديدة. وتتعرض الآفاق المستقبلية لجيبوتي على المدى المتوسط لمخاطر الهبوط، بما في ذلك مخاطر ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا، واستمرار الاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية للنقل والخدمات اللوجستية (ذات الأهمية الخاصة لأنشطة المؤسسات المملوكة للدولة ذات الصلة بالموانئ)، واستمرار الأزمة الإثيوبية أو اشتدادها المحتمل. ومن المرجح أن تؤثر العواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا على الحساب الخارجي لجيبوتي، باعتبارها مستورداً صافياً للمواد الغذائية والطاقة، وذلك بسبب زيادة فاتورة الواردات.

ويقترح قانون المالية لعام 2022 عدة تدابير للإيرادات والنفقات لخلق حيز مالي لخدمة الديون. وتشمل التدابير الضريبية مراجعة شرائح ضريبة الدخل، وخفض حد ضريبة القيمة المضافة، والمدفوعات الضريبية لمرة واحدة للشركات المعفاة بموجب قانون الاستثمار أو المنشأة في المناطق الحرة. وعلى جانب الإنفاق، ينص القانون على خفض الدعم المقدم إلى المؤسسات المملوكة للدولة بنسبة 5%، وتجميد التعيينات الجديدة في الخدمة العامة، وتطبيق المركزية في إجراء مناقصات الحكومة المركزية ومشترياتها من السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن هذه التدابير مشجعة، فإنها لن تعوض إلا جزئياً عن متطلبات خدمة الدين، ومن ثم من المتوقع أن تعمل الحكومة مع دائنيها لاستكشاف سبل إضافية للوفاء بالتزامات الديون وتدعيم تعبئة الإيرادات المحلية، بما في ذلك من خلال ترشيد الإعفاءات الضريبية والتفاوض على صفقات ثنائية أكثر ملاءمة بشأن الإيجارات التي تدفعها القواعد العسكرية.

ومع استمرار النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يستأنف معدل الفقر (1.90 دولار للفرد في اليوم) اتجاهه النزولي من 14% في 2022 إلى 12.4% في 2024. ونظراً لأن المسوح الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية الحالية لا ترصد نسبة كبيرة من السكان غير المسجلين أو البدو الرحل أو النازحين، فإن تقديرات الفقر المذكورة أعلاه أقل حدة. وستكون الخيارات على مستوى السياسات في مجال الاقتصاد الكلي والمالية العامة وهيكل الاقتصاد في السنوات القادمة نتيجة لمسار الحد من الفقر في جيبوتي.

الجدول 2 جيبوتي/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2019	2020	2021 ت	2022 ق	2023 ق	2024 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	7.8	0.5	4.3	3.3	5.2	6.2
الاستهلاك الخاص	5.0	-5.0	4.7	4.6	4.6	5.0
الاستهلاك الحكومي	-0.5	-2.1	8.3	-0.5	9.4	4.3
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	26.4	-37.2	5.3	1.8	7.6	7.1
الصادرات، السلع والخدمات	12.9	7.5	4.3	3.6	4.6	7.0
الواردات، السلع والخدمات	13.9	-0.5	5.5	3.9	5.5	7.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	7.2	0.5	4.3	3.3	5.2	6.2
الزراعة	0.7	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5
الصناعة	9.4	2.0	4.5	4.2	6.5	9.0
الخدمات	6.8	0.1	4.3	3.1	4.9	5.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.3	1.8	1.2	2.0	2.0	2.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	28.9	11.6	-1.1	-3.3	-1.7	0.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-0.3	-1.7	-1.8	-2.8	-2.4	-1.9
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	65.3	73.3	73.5	74.3	75.1	75.3
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.9	-1.2	-0.9	-1.8	-1.4	-0.9
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)أ، ب	14.4	14.7	14.2	14.0	13.5	12.4
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)أ، ب	35.0	35.3	34.5	33.8	32.1	30.8
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)أ، ب	65.3	65.8	65.0	64.2	62.8	61.2
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	1.6	0.3	0.8	0.8	0.8	0.8
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	31.0	31.1	31.3	31.6	31.8	32.0

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أ/ الحسابات تستند إلى مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في جيبوتي لعام 2017. البيانات الفعلية: 2017. التنبؤات الآتية: 2018–2021. هذه التوقعات تخص الفترة من 2022 إلى 2024.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2017)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم 0.7 = (path-through) على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.